من توظيف منظمة التحرير كأداة ضغط ، وكأداة ضغط معاكس في الوقت نفسه ؟ هذا ما سيبرز معنا في استعراض تجربة المنظمة في قطاع غزة ، حيث كانت تتم التجربة « برعاية » الحاكم الاداري العام .

تقاطعت السياسة المصرية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية مع افاق السيد احمد الشقيري وسياسته ، وذلك لاسباب عدة لا مجال لتبيان دوافعها الان ، وقد تكون دوافع وآفاق السيد الشقيري مختلفة عن دوافع الحكومة المصرية ، ولكنه كان ملتقيا معها في النتائج النهائية ، وبالتالي في الممارسة العملية . فالشقيري لم يكن يريد من كيانية قطاع غزة اكثر مما تسمح به الادارة المصرية، وهو القائل بأن « الكيان الفلسطيني ليس حكومة ولا يمارس سيادة » (٣٠) ، وباعتبار انه كان يبحث عن شرعية رسمية ، فقد كان معنيا بعدم اغضاب احد ، وبالذات الاردن ومصر حيث اكبر تجمعين فلسطينيين . واضافة لكل هذا ، فقد كان في حاجة الى مصر كي يواجه بقية الانظمة العربية باعتبار ان مصر كانت اقرب الانظمة العربية الى السيد احمد الشقيري وسياسته الفلسطينية ، رغم كل ما يمكن تسجيله من سلبيات حول الموقف المصري . وكذلك فقد كان بحاجة الى مصر واجهزتها في قطاع غزة ، خصوصا وان هنالك كثيرا من التحفظات لدى شخصيات القطاع ومنظماته تجاه السيد الشقيري رغم الموقف المبدئي والحاسم تجاه الكيان الفلسطيني . ومن هنا ، وفي حدود المرحلة التي نحن بصددها ، فقد كان هنالك ثمة تطابق بين موقف السيد الشقيري وبين الموقف المصري تجاه الكيان الفلسطيني ، وبكلمة ادق ، ترك الشقيري للاجهزة المصرية في قطاع غزة « بناء » الكيان الفلسطيني هناك .

واما موقف الكتلة الجماهيرية فقد كان متحمسا الى ابعد الحدود للكيان الفلسطيني ، وبالتالي لاحمد الشقيري ، وذلك لاسباب متعددة ، وبحيث تداخلت الاعتبارات الوطنية مع الاعتبارات الاقليمية : اسباب وطنية مرتبطة بطموح الانسان الفلسطيني للتحرير ، وتجدد هذا الامل مع ولادة منظمة التحرير الفلسطينية ، واسباب اقليمية وليدة،هي حاصل حالة عدم الرضى عن ممارسات الادارة المصرية في القطاع . ومن هنا يمكن تفسير المفارقة في موقف جزء كبير من الكتلة الجماهيرية العريضة ، والتي بمقدار ما كانت تتعاطف مع السيد احمد الشقيري ومنظمة التحرير فانها كانت تتعاطف مع الموقف النقدي الذي اتخذته بعض الاطراف تجاه الشقيري وسياسته في بناء المنظمة، مع ضرورة الاشارة الى تعدد هذه الاطراف ، وتباين دوافعها ، وان كانت تلتقي على نتيجة واحدة .